

النظام المصرفي الجزائري في ظل إصلاحات الجيل الثالث Therd generation of Alegrian banking system reforms

وهراني مجدوب
Ouahrani Medjdoub

جامعة مستغانم (الجزائر)، medjdoub.ouahrani@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/16 تاريخ القبول: 2026/05/22 تاريخ النشر: 2026/07/01

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز أهم التوجهات الجديدة للإصلاح المصرفي والتي تندرج ضمن متطلبات الشمول المالي، حيث يشهد النظام البنكي الجزائري تحول نوعي في ظل الإصلاحات المصرفية الأخيرة في إطار قانون النقد المصرفي، هذه الإصلاحات التي تتماشى والتوجهات الاقتصادية الراهنة، كالإصلاح الذي شاهده قانون الاستثمار مما سينجم عنه من دون أدنى شك أداء نوعي للنظام المصرفي المتوقع للسنوات المقبلة، فلا بد من معرفة واقع وأداء النظام المصرفي في الفترة التي تزامنت هذا الإصلاح في إطاره العام وما هي أهم التحديات التي تواجهه وهنا بالتحديد تكمن إشكالية هذا المقال الذي يركز على المنهج الوصفي وتحليل المعطيات المتوفرة حيث توصلنا في الأخير أنه لا يمكن حصر الإصلاح بفترة زمنية معينة لأنه يمتاز بخصوصية الاستمرارية، فالإصلاحات لازالت مستمرة ولكن القانون الجديد النقدي والمصرفي هو بوابة تمر عبرها ورشات الإصلاح المفتوحة و التي ستفتح مستقبلا والنظام المصرفي لا يزال يواجه تحديات وعقبات تحول دون الرفع من مستوى أدائه.

الكلمات المفتاحية: نظام مصرفي، بنوك عمومية، إصلاح مصرفي، قانون النقد المصرفي، حوكمة

البنوك، استقلالية البنك المركزي

تصنيفات JEL : G00, G2, G34 , E00 , E5, E52, E58 , E59

Abstract :

This article seeks to highlight the main new directions of banking reform within the framework of financial inclusion requirements. The Algerian banking system is currently undergoing a qualitative

¹ المؤلف المرسل: مجدوبوهراني، الإيميل: medjdoub.ouahrani@univ-mosta.dz

transformation driven by the latest banking reforms introduced under the Monetary and Banking Law. These reforms are in line with current economic orientations, particularly the amendments made to the Investment Law, which are expected to contribute significantly to improving the performance of the banking system in the coming years.

Accordingly, it is important to examine the current state and performance of the banking system during this period of reform, as well as the major challenges it continues to face. This issue constitutes the central problem addressed in this article, which adopts a descriptive approach based on the analysis of available data and indicators.

The study concludes that banking reform cannot be limited to a specific time frame, since it is essentially a continuous process. Although reforms are still ongoing, the new Monetary and Banking Law represents a key gateway for both current and future reform initiatives. Nevertheless, the banking system continues to encounter several challenges and obstacles that hinder the improvement of its overall performance.

JEL Classification Codes:G00 ,G2, G34 ,E00 , E5, E52, E58 , E59

المقدمة:

1.

تلعب المؤسسة المصرفية بغض النظر إن كانت عمومية أو خاصة، دورا بالغ الأهمية في تفعيل النمو الاقتصادي فصحتها المالية، وتماسك هيكلها وحسن تسييرها يتوقف عليه دور الفاعلين في الاقتصاد لهذه الأسباب كانت مبادرة السلطات في الجزائر في تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية وهي مجموعة الإصلاحات التي شملت القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، فنجد من بين أهم هذه الإصلاحات إصلاحات النظام المصرفي الجزائري حيث بدأت إصلاحات الجيل الأول حيث كانت نقلة نوعية وهامة تزامنت مع اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول لصندوق النقد الدولي وعملية التحول الاقتصادي، الذي كان من بين شروطه إدخال إصلاحات على الجهاز والمنظومة المصرفية في الجزائر، فجاء قانون النقد والقرض بمثابة نقلة نوعية وهامة في قطاع المال والبنوك، الذي تم من خلاله إعادة ترتيب النظام المصرفي الجزائري على الشكل الذي كان يجب أن يكون عليه إلا انه رغم مسار الإصلاحات الكبرى التي عرفها ولا يزال يعرفها النظام المصرفي في الجزائر، مازال يواجه اليوم تحديات كبرى أمام المستجدات العالمية في ظل عالم أصبح لا يؤمن بالحدود الوهمية للاقتصاديات الوطنية فعلى هذا النحو جاءت ملاحظات الجهات المختصة والتي تنصب في اتجاه واحد كون النظام المصرفي الجزائري لا يزال يعرف تأخرا ملحوظا يجب تداركه، ولعل الدليل القاطع على ذلك هو إطلاق القانون النقدي والمصرفي الجديد عام 2023 وما تبعه

من إجراءات وتدابير متخذة من طرف السلطات النقدية والمالية في الجزائر و على هذا الأساس جاء هذا المقال كقراءة تحليلية لفحوى ومضمون الإصلاح والتوجه الجديد للإصلاح المصرفي والتحديات التي تواجهه معتمدين على منهج وصفي تحليلي لمعطيات متوفرة على وضعية القطاع وعليه ارتأينا أن نصوغ إشكالية هذا العمل البحثي كما يلي:

ما هو واقع أداء القطاع المصرفي الجزائري والتحديات التي تواجهه في ظل إصلاحات

الجيل الثالث؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا باشتقاق الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو مضمون الإصلاح المصرفي في الجزائر في ظل قانون الإصلاح النقدي والمصرفي؟

ما هو واقع أداء النظام البنكي في ظل آخر إصلاح؟

ما هي ورشات الإصلاحات المتوقعة في ظل قانون الإصلاح النقدي والمصرفي؟

فرضيات الدراسة المقترحة:

أولاً: يشير أداء القطاع المصرفي إلى تحسن أدائه من خلال تطور أهم مؤشرات الأداء في ظل

إصلاحات الجيل الثالث.

ثانياً: إصلاحات الجيل الثالث عبر القانون النقدي و المصرفي قد ساهمت في تطور الأداء إلا أنها

غير كافية ولا تساير التحولات الراهنة للاقتصاد بنفس الوتيرة.

الدراسات السابقة: يوجد دراسات لا حصر لها اهتمت بموضوع النظام المصرفي الجزائري من جوانب

مختلفة عبر فترات زمنية مختلفة كذلك، وهذا يرجع لطبيعة الموضوع الذي يمتاز بالتجدد، إلا أننا قمنا

باختيار دراستين مختارتين بعناية وجدناها أقرب من حيث الطرح و الفترة الزمنية لكن يعالجان الموضوع من

جوانب مختلفة حيث لا تتطابق إشكالية بحثنا معهما ولكن تتقاطع في عموميات الموضوع وهما كالتالي:

● مختار رنان الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر - قراءة في مضمون القانون 23-

09 مقال منشور بتاريخ 31-10-2023 بمجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6 العدد 2 الصفحة

279-294 الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثليجي بالأغواط حيث

تهدف هذه الدراسة على التعرف على أهم الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر بداية من القانون

86-12 مروراً بالقانون 90-10 والأمر 03-11 وانتهاءً بالقانون 23-09 حيث كانت دراسة

وصفية اعتمدت على الجانب القانوني والمقارنة بشكل نسبي بين أهم قوانين الإصلاح المصرفي.

- نسيم بوراس، النظام المالي والمصرفي في الجزائر بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح مقال منشور في 01-07-2025 بالمجلة الجزائرية للمالية الإسلامية، المجلد 3 العدد 1 الصفحة 141-161 الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة وهران 2 حيث يهدف المقال للوقوف على تجربة الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر من خلال السياسات والإجراءات التي باشرتها السلطات النقدية بعد الاستقلال لا سيما إصلاح 90-10 حيث تدور إشكالية هذا البحث في فلك محدودة نشاط سوق القيم المنقولة وأثار تطبيق سياسات الإصلاح على التنمية الاقتصادية وهي دراسة موسعة تحتاج إلى استخدام المنهج التحليلي.

2. الإصلاحات المصرفية في إطار القانون النقدي والمصرفي: شهد عام 2023 صدور القانون النقدي والمصرفي الجديد حيث يهدف هذا القانون إلى تعزيز استقرار النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص وذلك من خلال توسيع دور بنك الجزائر وصلاحياته ضمانا لصلابة وحصانة القطاع المالي والمصرفي الجزائري في ظل خصائصه ومميزاته وبيئته الاقتصادية وتجدر الإشارة أن هذا القانون من الناحية القانونية يعتبر معدلا ومتمما و لاغيا لقانون النقد والقرض 03-11 لعام 2003 الصادر في الجريدة الرسمية.

2.1 مضمون قانون الإصلاح النقدي والمصرفي 2023: جاء قانون النقد والقرض رقم 23-09 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 جويلية 2023 من العدد 43 من الجريدة الرسمية وهذا في ظل توجهات محددة للسياسة الاقتصادية في الجزائر لا سيما الاتجاه نحو رقمنة وحوكمة الاقتصاد و اعتماد الصيرفة الإسلامية كما جاء متزامنا مع الإصلاح الذي شهدته قانون الاستثمار وهذا تأكيدا على دور البنوك في تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمار المنتج تشجيعا لشراكة القطاع الخاص مع المستثمر الأجنبي والعمل على تنويع النسيج الصناعي وبالتالي تنويع وترقية صادرات البلد ومن أهم النقاط التي جاء بها القانون النقدي و المصرفي الجديد مايلي:

(الأمر 23-09 المؤرخ في 12 جويلية 2023 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي الجزائري)

2.1.1 تغيير اسم القانون: القانون لم يعد اسمه قانون النقد والقرض كما كان في القوانين السابقة أي القانون 90-10 لعام 1990 والأمر 03-11 لعام 2003 حيث أصبح يعرف بالقانون النقدي والمصرفي وهذه التسمية أكثر دلالة وأفضل حسب وجهة نظر الكثير من ذوي الاختصاص.

2.1.2 حوكمة بنك الجزائر ودعم استقلاليته: تضمن القانون 23-09 تعزيز حوكمة بنك الجزائر حيث اقترح إعادة نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة خمس سنوات وهو ما يمثل الرجوع

لما كان عليه الأمر في القانون 90-10 الملغى بنظيره القانون 03-11 وهذا يسهم بدوره في تعزيز استقلالية بنك الجزائر، ولا سيما المادة 22 من هذا القانون التي تحدد تشكيلة مجلس إدارة بنك الجزائر المركزي

2.1.3 توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي: خول القانون الجديد للمجلس

النقدي والمصرفي صلاحيات جديدة بهدف مرافقة التحولات التي عرفتها البيئة المصرفية، إذ وسع من صلاحياته إلى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع ويمكننا تلخيص أهم الإصلاحات التي عرفها المجلس في النقاط التالية:

- منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذا الخدمات المصرفية
- إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسلامتها
- المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية
- تحديد المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع
- قواعد السير الحسن و أخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك، والمؤسسات المالية والوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف إضافة إلى مزودي خدمات الدفع
- شروط اعتماد الوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، ولا سيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كيفية إبرائه

- شروط اعتماد وسطاء مزودي خدمات الدفع، ولا سيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال وكذا كيفية إبرائه وحماية زبائنهم وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم

2.1.4 ترسيم اعتماد الصيرفة الإسلامية: يعتبر النظام رقم 18-02 الصادر في نوفمبر 2018

والمتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية التشاركية من طرف المصارف (نظام بنك الجزائر رقم 18-02 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 01-2018) والنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 220 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. (نظام بنك الجزائر رقم 20-02 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 15-2020)

بداية مرحلية لاعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر وجاء هذا القانون الجديد النقدي والمصرفي بمثابة

ترسيم فعلي للصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

2.1.5 توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية: جعل هذا القانون اللجنة المصرفية سلطة مراقبة وإشراف بنكي حيث هي الوحيدة المخول لها من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمتها المتعلقة بالتعرض للمخاطر، لا سيما منها خطر القرض وكذا أعمال التسيير المترتبة عليها، حيث يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة المصرفية بواسطة أعوانه، ويمكن للجنة أن تكلف بالمهمة أي شخص يقع على اختيارها

2.1.6 استحداث لجنة الاستقرار المالي: استحدثت هذه اللجنة وكلفت بالسياسة والمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات حيث تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى السهر على الرفع من قابلية صعود النظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف التنظيمية التي يمكن أن تهدد سلامة الجهاز المصرفي وذلك بتعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المتراكمة ولقد حدد القانون مهامها في حالتين هما:

- المهام المتعلقة بالمراقبة الاحترازية الكلية

- تحديد وتقييم المخاطر

2.1.7 إنشاء اللجنة الوطنية للدفع: تم إنشاء اللجنة الوطنية للدفع في وقت ما يزال النظام المصرفي يحتفظ بنسبة مصرفية ضعيفة جدا إذ لا تتعدى 30 بالمائة حسب كثير من الخبراء حيث كلفت هذه اللجنة بوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية وتمثل مهمة اللجنة الوطنية للدفع فيما يلي:

● متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية

● مراقبة استخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر

● متابعة الابتكار في مجال وسائل الدفع الكتابية

● إعداد مشروع تحين الاستراتيجية الوطنية لوسائل الدفع الكتابية

2.1.8 رقمنة النشاط النقدي والمصرفي: يتجه هذا القانون إلى رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الجزائري الرقمي، الذي يطره ويصدره ويسيره ويراقبه بنك الجزائر المركزي، كما وسع من وسائل الدفع لتشمل العملة الإلكترونية كما رخص للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع وكل هذا يصب في انفتاح النظام المصرفي الجزائري على التطورات التكنولوجية وتعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية

2.2 أهداف القانون النقدي والمصرفي لعام 2023: يعتبر القانون 09-23 للإصلاح

النقدي والمصرفي في الجزائر بمثابة نقلة نوعية متجددة أعاد هيكلة هرم النظام المصرفي حسب ما يتوافق والتحولات العالمية في ظل تصاعد رهيب في النشاط المصرفي التكنولوجي والشمولي على حد سواء حيث سمحت إعادة هيكلة بنك الجزائر بإعادة ترتيبه وتنظيمه وفق التوجهات السالفة الذكر كما يلي:

بنك الجزائر ممثلا في مجلس الإدارة، مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية، لجنة الاستقرار المالي، اللجنة الوطنية للدفع بالإضافة إلى لجنة ومصالح يديرها بنك الجزائر وهي:

لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية التي يشترك في تسييرها مع وزارة المالية، مركزية مخاطر المؤسسات والأسر، مركزية المستحقات غير المدفوعة.

يمكننا إبراز أهم أهداف الإصلاح المصرفي والنقدي 2023 في مايلي :

● التكيف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحويلات الاقتصادية والمالية العالمية ومواجهة التحديات التكنولوجية والتقنية في الحقل المصرفي

● العمل على تجسيد الحوكمة في كل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر والطابع

الإلزامي لها

● العمل على رفع التحفيز وتعبئة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد الوطني

● تشجيع المعاملات المالية المصرفية الالكترونية والشمول المالي من خلال وضع استراتيجية وطنية

لتحديث وعصرنة وسائل الدفع الكتابية

● إدراج أدوات جديدة في السياسة النقدية ضمانا لفعالية أكبر

جاء هذا القانون حسب ما اطلعنا عليه سابقا لمعالجة الاختلافات القانونية في قوانين النقد

والقرض السابقة ولا سيما في النشاط المصرفي حيث أعطى الصبغة التشريعية المباشرة للصيرفة الإسلامية من خلال إضفاء الطابع القانوني الخاص بها نظرا لخصوصية عملياتها وارتباطها بهيئة الإفتاء، كما تم إعطاء

البعد القانوني لمجال الحوكمة والرقابة المصرفية واسترجاعه هامش كبير من استقلالية بنك الجزائر والرفع من صلاحياته ومواكبة المجلس النقدي والمصرفي لكل التطورات الحاصلة في المجال النقدي وتمكينه من كل

الأدوات القانونية التي تعزز سلطته في إدارة السياسة النقدية دون إهمال الثغرات القانونية الخاصة بمعالجة الأزمات المصرفية أو الأزمات التي يمكن أن تمر بها البنوك العاملة في الجزائر بهدف المحافظة على النظام

المصرفي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي.

3. أداء النظام المصرفي الجزائري للفترة 2019-2024: سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء صورة شاملة وعامة عن واقع أداء النظام المصرفي الجزائري من خلال بعض المؤشرات المتعارف عليها عالميا وهذا ما يمكننا من تحديد نقاط القوة والضعف في نظام مصرفي فتي مقارنة بأنظمة مصرفية عريقة في الدول المتقدمة والتي تكتسب ما يكفي من المهارات المصرفية والأدوات المالية والتكنولوجية وصناعة مصرفية متنوعة في ظل تحرير مالي ولید نشأتها وبيئة اقتصادية صلبة، حيث هذه المؤشرات تستخدمها جل البنوك المركزية عبر العالم بما فيها بنك الجزائر من خلال تقريره السنوي الذي يقدمه والذي يعكس مستجدات النشاط الاقتصادي للوطن بما فيها قطاع الوساطة المالية والمصرفية وسيكون دورنا إعادة تحليل هذه المؤشرات بموضوعية وحيادية لنتمكن من تشخيص صورة واقع النظام المصرفي الحالية وتحديد أهم الرهانات التي يواجهها مستقبلا في ظل سياسة اقتصادية مرسومة الأهداف و المعالم

3.1 هيكل النظام المصرفي الجزائري: يتكون النظام المصرفي الجزائري عموما من المصارف و المؤسسات المالية، حيث تنقسم المصارف إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات المالية، ولكن نظامنا المصرفي في الجزائر يتميز بخاصية تكاد منفردة عبر العالم حيث البنوك الخاصة أجنبية فقط وهذا التوجه ليس حديث اليوم بل جاء مع قانون النقد والقرض 03-11 حيث منع منح الاعتماد للبنوك الخاصة ذات الرأس مال المحلي نتيجة الإنهيارات التي شهدتها تجربة البنوك الخاصة في ظل قانون 90-10 السابق ورغم صدور قانون الإصلاح النقدي والمصرفي 23-09 إلا انه لم يشير صراحة إلى إمكانية منح الاعتماد للخواص الجزائريين لفتح بنوك وممارسة المهنة المصرفية وكى يتسنى لنا معرفة هيكل النظام المصرفي الجزائري نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم 01: المصارف والمؤسسات المالية الناشطة

2022	2023	2021	2020	2019	
20	20	19	20	20	أ) المصارف
7	7	6	6	6	المصارف العمومية
13	13	13	14	14	المصارف الخاصة
8	8	8	8	8	ب) المؤسسات المالية
6	6	6	6	6	المؤسسات المالية العمومية
2	2	2	2	2	المؤسسات المالية الخاصة
28	28	27	28	28	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر جوان 2024

يمثل الجدول المصارف والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر والمعتمدة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة 2019 إلى غاية 2023 أول ما يلاحظ أن في هذه الفترة لم يحدث أي تطور في عدد المصارف والمؤسسات المالية

بعبارة أخرى لم يتم إنشاء بنوك أو مؤسسات مالية جديدة وفي نفس الوقت هناك استقرار للنظام المصرفي حيث توقف نشاط مصرف خاص أجنبي وحيد سنة 2019 بعد أن كان 14 بنكا أجنبيا عاملا أصبح العدد 13 وبالمقابل في السنة الموالية بتحول الصندوق الوطني للسكن إلى بنك لينتقل عدد المصارف العمومية إلى 7 بنوك عمومية بدلا من 6 بنوك بينما عد المؤسسات المالية بقي على حاله 6 مؤسسات عمومية مقابل 2 مؤسسات خاصة والملاحظ أن المصارف الخاصة الأجنبية العاملة بالجزائر تمثل ضعف البنوك العمومية 14 مصرفا أجنبيا فالمستدل بالرقم قد يهتدي على أنها تغطي نسبة كبيرة من السوق المصرفية في الجزائر والحقيقة تبين لنا في المؤشر الموالي ففي الواقع أن البنوك العمومية السبعة تستحوذ على السوق المصرفية ربما بما يفوق 80 بالمائة كما سنحاول إثباته في العنصر الموالي:

3.2 الانتشار البنكي والمالي للنظام المصرفي: يعد مؤشر الانتشار البنكي أو ما يعرف بالكثافة المصرفية أحد أهم المؤشرات المعمول بها لتقييم أداء النظم المصرفية عبر العالم فهو مؤشر يعتمد على عدد الشبايك المتاحة نسبة إلى الفئة النشطة من تعداد سكان أي بلد في العالم التي عادة ينحصر سنها ديموغرافيا ما بين 18 و 60 سنة (مصطفى رشدي شيحة، 1999، ص163) وبالمقابل كل وكالة بنكية هي بمثابة شباك متاح لعدد معين من الساكنة فكلما زاد الانتشار البنكي زادت فرص وصول الخدمة البنكية إلى جموع الساكنة وإلى غاية لقياس هذه النسبة في الجزائر يقدم لنا بنك الجزائر تطور عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية ومراكز الصكوك البريدية بالجزائر خلال الفترة 2019-2023 حسب الجدول الموالي:

النظام المصرفي الجزائري في ظل إصلاحات الجيل الثالث

الجدول رقم 02: تطور عدد وكالات النظام المالي والمصرفي الجزائري ومراكز البريد

2024	2023	2022	2021	
1673	1649	1624	1602	أ) المصارف
102	88	74	59	منها: وكالات الصيرفة الإسلامية
1272	1249	1225	1201	البنوك العمومية
23	17	10	2	منها: وكالات الصيرفة الإسلامية
401	400	399	104	البنوك الخاصة
79	71	64	57	وكالات الصيرفة الإسلامية
88	97	96	95	ب) المؤسسات المالية
68	77	77	77	المؤسسات المالية العمومية
20	20	19	18	المؤسسات المالية الخاصة
1761	1746	1720	1697	مجموع المصارف والمؤسسات المالية
4332	4209	4143	4055	مركز الصكوك البريدية
6093	5858	5767	5657	مجموع البنوك و مركز الصكوك البريدية

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر جوان 2025

يلخص الجدول أعلاه الشبكة المصرفية والمالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى غاية 2024 حيث يشير أن عدد الوكالات المصرفية والمالية في 2021 كان 1697 وكالة ليصل عام 2024 إلى 1761 وكالة أي بزيادة تقدر ب 64 وكالة فقط خلال 4 سنوات وهذا يعود إلى كون هذه الفترة لم يتم فتح مصارف جديدة أخرى سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص الأجنبي وكذا المحلي بحكم سحب منح الاعتماد لهذا الأخير منذ 2003، بينما هذا التطور في عدد الوكالات جاء نتيجة تحول الصندوق الوطني للسكن إلى بنك استثمار في قطاع السكن، وبديهي أن تتحول فروع المنتشرة عبر ولايات الوطن الكبرى إلى وكالات بنكية وهذا بداية من 2022، وبالمقابل تبني الصيرفة الإسلامية بشكل قانوني ابتداء من 2020 تحت النظام المصرفي 20-02 ولاحقا بقانون الإصلاح النقدي والمصرفي 23-09 الذي اعتمد الصيرفة الإسلامية بشكل رسمي فتح المجال أمام البنوك العمومية والخاصة الأجنبية العاملة بالجزائر أن تفتح شبائيك خاصة بالصيرفة الإسلامية والتي تحكمها قواعد محاسبة بنكية خاصة منفصلة تماما عن محاسبة الصيرفة التقليدية إذا يشير تقرير بنك الجزائر أنه في 2024 وصل إجمالي

وكالات النظام المصرفي 1761 وكالة مقابل 1740 وكالة في 2023، أي ما يمثل وكالة واحدة لكل 26917 شخص في 2024، كما يشير نفس التقرير تحسن نسبة السكان العاملين إلى شبائيك الوكالات المصرفية ولكن بقدر طفيف في 2024 حيث يقابل كل شباك مصرفي 7946 شخص والملاحظ أن ابتداء من 2022 أضاف تقرير بنك الجزائر السنوي إحصاء وكالات البريد أو ما يعرف بمراكز صكوك البريد كما هو موضحا في الجدول أعلاه حيث لم يشير إليها في تقريره لعام 2021 و باعتبار مراكز البريد تقدم الخدمات المالية وبالتالي هي جزء لا يتجزأ من مكونات الكتلة النقدية التي يديرها بنك الجزائر وفق سياسته النقدية وبحكم أن دول العالم المتقدم حولت مراكز بريدها منذ سنين وأعوام إلى بنوك فهل الاتجاه ذاته سيأخذه النظام المصرفي الجزائري مستقبلا حيث صار بنك الجزائر يضم إلى مؤشر الكثافة المصرفية مراكز الصكوك البريدية حيث سجل في عام 2024 إجمالا 4332 وكالة بريدية حوالي 3 أضعاف الوكالات المصرفية مجتمعة ما يعكس مدى الانتشار الذي يعرفه بريد الجزائر وهذا يعود بحكم عدد الحسابات المرتفع المفتوحة لديه وبالتالي يشكل مفارقة وإذ ما احتسبت عدد فروع المنتشرة مع فروع البنوك سيحسن من مؤشر الانتشار أو الكثافة المصرفية حيث ارتفع عدد وكالات كل من المصارف ومركز الصكوك البريدية إلى 6093 وكالة لتسجل نسبة السكان العاملين إلى الوكالات ارتفاعا غير معتبر، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 2325 شخص في 2024 مقابل 2319 شخص في 2023

3.3 تطور الموارد المجمعة من طرف القطاع المصرفي (الادخار): تهدف النظم المصرفية إلى تعبئة الادخار الوطني وتجميع الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد لأجل تمويل دورتي الاستثمار و التشغيل على حد سواء لأجل اقتصاد حقيقي منتج يضمن استقرار النظام النقدي حيث يعتبر التحدي الأكبر لأي جهاز مصرفي في العالم، وفي الاقتصاديات التي تعاني من شح الموارد المالية يكون على الجهاز المصرفي حسن تدبيرها وبحكم أن الجزائر تعاني من اختلال هيكلية في اقتصادها من حيث مصادر جلب العملة الصعبة من جهة واتساع الاقتصاد الموازي من جهة أخرى يجعل عملية تجميع الموارد وتعبئتها للاقتصاد ضرورة ملحة للغاية تستدعي تبني سياسات اقتصادية ومالية تسهل هذه العملية حيث يبرز دور القطاع المالي والمصرفي العمومي في ذلك وفي ما يلي الجدول يشير إلى حجم الموارد المجمعة في المصارف دون المؤسسات المالية بطبيعة الحال، خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2023 حيث يمكننا الجدول أدناه من معرفة دور كلا من المصارف العمومية والخاصة في تعبئة الموارد المالية في الاقتصاد خلال الفترة المعتبرة:

النظام المصرفي الجزائري في ظل إصلاحات الجيل الثالث

الجدول رقم 03: تطور الموارد المجمعة من طرف القطاع المصرفي (الادخار): الوحدة: مليار دينار جزائري

2024	2023	2022	2021	2020	طبيعة الودائع
6602.6	6134.5	5216.7	5216.3	41590.1	الودائع تحت الطلب
5207.0	4945.9	5014.8	4152.2	3270.4	المصارف العمومية
1395.6	1188.6	1111.9	1064.1	888.7	المصارف الخاصة
8787.3	8012.0	7584.9	6463.2	5757.8	الودائع الأجل
7984.8	7258.4	6855.4	5775.3	5150.6	المصارف العمومية
765.3	788.8	917.5	800.7	707.8	الودائع بالعملة الصعبة
802.5	753.6	729.6	687.9	607.3	المصارف الخاصة
92.6	103.7	97.6	145.1	137.1	الودائع بالعملة الصعبة
856.5	770.5	728.8	805.4	839.1	الودائع كضمان
698.9	607.8	609.4	635.5	690.6	المصارف العمومية
9.6	5.9	4.6	6.4	1.6	الودائع بالعملة الصعبة
157.6	162.7	119.4	170.0	148.5	المصارف الخاصة
1.7	5.1	2.0	4.6	9.6	الودائع بالعملة الصعبة
16246.4	14917.0	14530.4	12484.9	10756.0	مجموع الودائع المجمعة
%85.50	%85.89	%86.51	%84.61		حصة المصارف العمومية
%14.50	%14.11	%13.49	%15.39		حصة المصارف الخاصة

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر جوان 2024، جوان 2025

فإذا ركزنا على مجموع الودائع المجمعة نلاحظ أنها ارتفعت بوتيرة تصاعدية خلال الفترة في المصارف العمومية وهي الأكثر تغطية لهذه الودائع مقارنة بالنسبة للمصارف الخاصة حيث لا تسهم هذه الأخيرة بشكل كبير في استقطاب الودائع وهذا يرجع إلى عدة اعتبارات يمكن تلخيصها في مايلي :

- تعتبر المصارف العمومية موطن المؤسسات العمومية والهيئات الإدارية العمومية التي تقوم تلقائيا بتوطين عملياتها وفتح حساباتها لدى المصارف العمومية، حيث يسهل عليها الاستفادة من التسهيلات المصرفية الممنوحة

- لعب العامل التاريخي دور أساسي فالنظام المصرفي نشأ عموماً حيث كان له السبق في السيطرة على السوق المصرفية، حيث استفادت المصارف العمومية من عمليات التطهير المالي عبر فترات متلاحقة، خلال مرحلة التحول الاقتصادي مما أكسبه الثقة المصرفية وسط المتعاملين والأعوان الاقتصادية.

- المصارف الخاصة أجنبية الرأسمال وحديثة النشأة مقارنة بالعمومية، مع غياب مصارف خاصة محلية وسوق مالية فاعلة التي يمكن أن تسهم في رفع الادخار المحلي الخاص وإدراج الأموال التي هي خارج القطاع الرسمي.

فالأرقام تشير أن كل من حصة المصارف العمومية والمصارف الخاصة بقيت تتراوح على حالها خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث مثلت المصارف العمومية ما نسبته 84,71 بالمائة من مجموع الودائع المصرفية مقابل 15,29 بالمائة للمصارف الخاصة سنة 2020 ليبقى الحال على حاله سنة 2024 بحصة للمصارف العمومية مقدرة بـ 85,50 بالمائة مقابل 14,50 بالمائة للمصارف الخاصة بزيادة طفيفة لودائع للمصارف العمومية

وتراجع طفيف لودائع للمصارف الخاصة الأجنبية العاملة بالجزائر.

3.4 حجم القروض الموجهة للاقتصاد: يتمحور دور النظم المصرفية في تعبئة الموارد المالية وتحويلها للاقتصاد على شكل قروض تمويل قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل وهذا لدفع عجلة التنمية الشاملة، و بدوره النظام المصرفي في الجزائر يقوم بهذه المهمة تحت سلطة بنك الجزائر الذي يساهم بشكل كبير في رسم معالم السياسة الاقتصادية و الجدول أدناه يعطينا صورة شاملة عن حجم الإقراض الذي وفره النظام المصرفي للاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 2019 حتى 2023 بشكل سنوي مبينا حصة كل من القطاع العام ونظيره الخاص للتمويل غير المباشر خلال الفترة المعنية:

الجدول رقم 04: حجم القروض الموجهة للقطاع العام والخاص في الجزائر

2024	2023	2022	2021	2020	القروض المصرفية
4567.6	4440,0	4350,7	4144,2	5793,3	القروض الموجهة للقطاع العمومي
4558.1	4440,0	4323,5	4124,8	5778,5	المصارف العمومية
9.6	18,6	27,3	19,4	14,8	المصارف الخاصة
6688.9	6236,3	5761,6	5647,9	5386,9	القروض الموجهة للقطاع الخاص
4961.9	4670,3	4330,4	4243,7	4093,6	المصارف العمومية
1727.0	1565,9	1431,2	1404,2	1293,3	المصارف الخاصة
11256.5	10694,9	10112,3	9792,1	11180,2	مجموع القروض
%84.57	%85.18	%85.58	%85.46	%88.30	حصة المصارف العمومية
%15.43	%14.82	%14.42	%14.54	%11.70	حصة المصارف الخاصة

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر جوان 2024، جوان 2025

تسهم المصارف العمومية في تمويل الاقتصاد بشكل كبير مقارنة البنوك الخاصة التي لا تتعدى نسبة مساهمتها 15 بالمائة من مجموع القروض بينما المصارف العمومية تغطي السوق المصرفية لا سيما القروض منها بما يعادل 85 بالمائة على العموم، ففي السنتين الأوليتين من الفترة كانت حصة المصارف العمومية من حج الإقراض حوالي 88 بالمائة مقابل 12 بالمائة للمصارف الخاصة لترتفع حصة هذه الأخيرة ابتداء من 2021 بنقطتين مئويتين و تتراجع نسبة القروض العمومية بنقطتين كذلك، ويبقى الوضع على حاله خلال السنتين اللاحقتين كما يفسر الجدول أعلاه أن القطاع الاقتصادي الخاص يميل للإقراض من المصارف العمومية مقارنة بالمصارف الخاصة فالقطاع الاقتصادي العمومي كنتيجة طبيعية يتجه إلى المصارف العمومية للإقراض هذا ما يفسر سيطرة المصارف العمومية على سوق الإقراض كذلك بحكم رؤوس أموالها المرتفعة التي أضحت تحتكم إلى قواعد احترازية التي تتطلب الرفع من رأس مالها على غرار بال 1 و 2 وأخيرا 3 كما يعود هذا الارتفاع إلى أسبقيتها في النشاط المصرفي بل هي المؤسسة له مقارنة بالبنوك الخاصة الأجنبية العاملة في الجزائر.

يوجد مؤشرات أداء دولية أخرى تستخدم لقياس كفاءة أداء البنوك لم ندرجها قصدا في هذه الورقة البحثية مثل مؤشر الرخبة، والملاءة المصرفية وهذا لأننا نريد أن نسلط الضوء على واقع هيكلية النظام المصرفي قبيل إصدار قانون النقد الجديد، حيث المتوقع و المنتظر منه أن يكون معالجا للاختلال الهيكلي في النظام المصرفي أو التقليل من حجم الإختلال فنظامنا المصرفي نستطيع أن نصفه بنظام مصرفي عمومي

بامتياز فكما ورد أعلاه 85 بالمائة من حجم السوق المصرفية عمومية تستأثر بها 7 مصارف عمومية، و14 بنكا خاصا أجنبيا يمثل 15 بالمائة من حجم السوق المصرفية، و يعود هذا لأسباب معروفة فهل سيتمكن القانون الجديد من معالجة هذا الاختلال من خلال فتح المجال أمام ورشات الإصلاح هذا ما يمكن أن نوجزه في النقطة الموالية.

4. ورشات الإصلاح المتوقعة في ظل القانون النقدي والمصرفي:

تطرقنا في ما سبق لأهم الأهداف المرجوة من صدور قانون الإصلاح النقدي والمصرفي والتي نعيد حصرها في النقاط التي من شأنها أن تكون بابا يفتح أمام بعث دور القطاع الخاص أو بالأحرى مساهمة البنوك الخاصة بنسب متقدمة في بعث التنمية والانطلاق الاقتصادي من جهة، و إعادة إدماج الاقتصاد الموازي في القناة الرسمية وسنوضح في ما يلي كيف سيكون ذلك:

4.1 الحوكمة المصرفية: سمح القانون الجديد بإدخال عنصر الحوكمة المصرفية ليس فقط من باب الملاءة المصرفية والاحتياطات الاحترازية التي قطع فيها بنك الجزائر شوطا كبيرا بإدخال بال 3 حيز التطبيق خلال السنوات الأخيرة(حمادي عبد الرزاق، كركار مليكة، دون تاريخ، ص298) التي سبقت صدور القانون الجديد إذ من خلال هذا الأخير سيتمكن البنوك العمومية من فتح رأس مالها أمام الخواص وهذه سابقة حيث تزامن صدور القانون مع فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري بشكل رسمي في 21 مارس 2024 عبر بورصة الجزائر ليلتحق بالركب بنك التنمية المحلية بشكل رسمي ابتداء من 20 يناير 2025 فهذه الخطوة ستساهم بتعزيز الرأس مال الاجتماعي للمصارف من جهة وتقوية صلابتها المالية وقدرتها على الاستثمار وولوجها لبورصة الجزائر التي سينتشر دورها ومساهماتها في جلب جزء من الأموال التي تكون خارج الدائرة النقدية الرسمية والأكثر من ذلك تسيير المصارف سيكون محكوم لا سيما العمومية منها من خلال ممثلي حملة الأسهم الخواص وذوي الحقوق أو المصالح في مجالس الإدارة ونستشرف في المستقبل القريب ستعمم هذه الخطوة على باقي المصارف العمومية وحتى الخاصة الأجنبية.

4.2 الصيرفة الإسلامية: بدأ الاهتمام بالصيرفة الإسلامية بشكل رسمي منذ 2018 بصدر النظام رقم 02-18 والنظام رقم 20-02 والذي أشرنا إليهما سابقا، حيث جاء القانون النقدي والمصرفي ليؤكد اعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر التي تخضع لقواعد محاسبية خاصة بها منفصلة عن محاسبة المصارف التقليدية (مصطفى دنيفر، 2024، ص295) والجدول الموالي يعرض أهم منتجات التمويل الإسلامي المقدمة وحجمها خلال الفترة المعنية :

النظام المصرفي الجزائري في ظل إصلاحات الجيل الثالث

الجدول رقم 05: تطور خدمات الصيرفة الإسلامية الوحدة: مليار دينار جزائري

2023	2022	2021	منتجات التمويل
139.5	129,7	130,7	المرابحة
4.2	2.0	1.1	المشاركة
8.3	7.6	6.0	المضاربة
100.4	86.5	83.9	الإجارة
187.7	153.9	133.1	السلام
18.5	14.3	11.1	الإستصناع
458,5	393,9	365,9	المجموع الكلي
4.7%	%1,6	%0,5	حصة المصارف العمومية
95.3%	%98,4	%99,5	حصة المصارف الخاصة

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر جوان 2024

يظهر جليا من خلال الجدول أعلاه، أن المصارف الخاصة كانت السبابة في احتواء الصيرفة الإسلامية بحكم كان هناك مصرفيين يقدمان هذا النوع من المنتجات التمويلية بصفة غير رسمية بترخيص من طرف البنك المركزي، بنك البركة وبنك السلام، بالمقابل البنوك العمومية لم تقدم هذه المنتجات على الإطلاق قبل 2018 مما جعل حصتها السوقية لم تزد عن 5 بالمائة عام 2023 في حين وصلت نظيرتها الخاصة حدود 95 بالمائة في هذا العام، كما يمكننا الجزم من خلال الأرقام المقدمة إن الصيرفة الإسلامية أو بالأحرى منتجات التمويل الإسلامية أخذت وتيرة تصاعدية ابتداء من 2021 إلى غاية 2023 بشكل متفاوت بين هذه المنتجات في مقدمتها المراجعة والإجارة منتجان يتلاءمان مع مناخ الأعمال في قطاعي التجارة والعقار وحسب تقرير بنك الجزائر لعام 2024 وصل مجموع التمويل الإسلامي 532.2 مليار دينار حيث كان نصيب المصارف الخاصة منها ما نسبته 91.4 بالمائة مقابل 8.6 فقط للمصارف العمومية قد يعود هذا لوجود مصرفين خاصين متخصصين في المالية والتمويل الإسلامي.

4.3 تأسيس مكاتب الصرف: مكاتب الصرف في الجزائر هي كيانات معتمدة من البنك المركزي للتعامل بالعملة الأجنبية، وقد صدرت قوانين لتنظيم عملها أواخر 2023 لمنافسة السوق الموازي مع إمكانية منح التراخيص لإنشاء مكاتب صرف يدوية مستقبلا، جاء النظام رقم 01-23 في 21 سبتمبر 2023 يوضح ويحدد شروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتماد نشاطها في الجزائر.

تشير المادة رقم 2 من النظام أعلاه على أن مكاتب الصرف مخول لها قانونا القيام بعمليات الصرف اليدوية التالية: (نظام بنك الجزائر رقم 01-23، 21-09-2023)

- عمليات البيع مقابل العملة الوطنية لعملات أجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة لصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين في إطار منحة الصرف لغرض:
- السفر للخارج، العلاج الطبي في الخارج، نفقات المهمة، نفقات الدراسة والتدريب.
- عمليات بيع مقابل العملة الوطنية لعملات أجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة، لصالح الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في حدود الرصيد الباقي لديهم بالدينار عند نهاية إقامتهم بالجزائر، والناجمة عن عملية تنازل عن العملة الأجنبية منجزة من قبل.
- عمليات شراء مقابل العملة الوطنية لعملات أجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة من قبل أشخاص طبيعيين مقيمين أو غير مقيمين

مع صدور هذا النظام في 2023 كان من المنتظر أن نشهد فتح مكاتب صرف مثل ما هو متعارف عليه في اغلب بلدان العالم، لكن الواقع يشير إلى عدم وجود مكاتب صرف خاصة مرخصة بشكل واسع في الجزائر حتى نهاية 2025، الصرف لا يزال يتم غالبا عبر فروع البنوك إلا أننا نتوقع بحلول 2026 ستشهد الساحة المصرفية بداية تأسيس لمكاتب صرف خاصة كوسيلة لمحاولة حصر السوق الموازي وتقييده .

4.4 التحول الرقمي للقطاع المصرفي: إن تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر تتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المصرفية وذلك من خلال إقامة وتطوير التقنيات و أنظمة اتصالات رقمية من أجل عصنة النظام المصرفي الجزائري. (مجدوب وهراني، 2012، ص130)

الخدمات المصرفية الرقمية هي رقمنة الأنشطة والبرامج المصرفية التقليدية من خلال بروتوكولات الأنترنت والتقنيات الرقمية مثل إيداع وسحب وتحويل الأموال حيث يستخدم التحول الرقمي في القطاع المصرفي التكنولوجيا لجعل الخدمات المصرفية أكثر كفاءة وسهولة وتركيزا في الوصول إلى العميل مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمعاملات الإلكترونية للعملاء والوصول إلى حساباتهم وتسهيل إجراء معاملاتهم حيث يتوفر كل هذا إلا بتوفر بنية تحتية رقمية صلبة وآمنة وفي إطار استراتيجية التحول الرقمي لقطاع المال والمصارف في الجزائر نصيب بدأ العمل به بصدور القانون النقدي والمصرفي وأوكلت المهمة على مستوى بنك الجزائر إلى اللجنة الوطنية للدفع المعنية بالدفع الإلكتروني فلا توجد هيئة

متخصصة وحصرية برقمنة المصارف على مستوى بنك الجزائر الذي يلتزم بتطوير البنية التحتية التكنولوجية للقطاع بالتنسيق مع باقي الهيئات المكونة للبنك الجزائري المركزي.

5. مؤشرات أداء القطاع البنكي في 2024: (تقرير بنك الجزائر لعام 2024): شهد قطاع المصارف في الجزائر خلال 2024 نموا قويا في القروض المقدمة للاقتصاد ب 5,3 بالمائة لتصل إلى 11.256 مليار دينار جزائري مع تحقيق أرباح مرتفعة و استقرار مالي ووضعية سيولة مريحة بالإضافة على توسع ملحوظ في التمويل الإسلامي والتحول الرقمي وحوكمة قطاع المصارف .

يشير تقرير بنك الجزائر السنوي أن التطور المسجل في وتيرة الإقراض للاقتصاد يعكس ديناميكية تمويل مستقرة ساهمت فيها البنوك العمومية بنسبة 72.9 بالمائة من إجمالي الزيادة في حجم القروض بينما بلغت حصة البنوك الخاصة 27.1 بالمائة فقط مما يعكس استحواذ المصارف العمومية السبعة على السوق المصرفية فعلى صعيد المستفيدين ارتفع رصيد القروض الممنوحة للقطاع العمومي إلى 4567.6 مليار دينار مقابل زيادة قدرها 2.4 بالمائة فيما استفاد القطاع الخاص من تمويلات بقيمة 6688.9 مليار دينار محققا ارتفاعا قيمته 7.3 بالمائة وبالتوازي مع توسع النشاط في الإقراض، شهدت الشبكة البنكية الوطنية نموا لافتا حيث بلغ عدد الوكالات 1673 وكالة مخصصة حصرا للتمويل مع نهاية 2024 منها 1272 وكالة تابعة للبنوك العمومية و 401 وكالة للبنوك الخاصة منها 102 وكالة مخصصة حصرا للتمويل الإسلامي كما انعكس هذا التوسع بالإيجاب على معدل الكثافة البنكية للسكان النشطين الذي تحسن ليصبح شبাকা واحدا لكل 7946 نسمة بعد ان كان شبাকা لكل 7,975 نسمة في العام المسابق، كذلك شوهد ارتفاع محسوس في عدد الحسابات البنكية بالدينار الجزائري إلى 19709 مليون حساب بزيادة قدرها 5.62 بالمائة بينما ارتفع عدد الحسابات بالعملات الأجنبية 5,194 مليون حساب بزيادة بلغت 10,42 بالمائة أما بالنسبة للتمويل الإسلامي واصل منحاه التصاعدي كما أشرنا سابقا حيث بلغت ودائعه 793,5 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 17 بالمائة فيما وصل حجم التمويلات الإسلامية 532,3 مليار دينار بارتفاع نسبته 16 بالمائة تنصدها صيغة بيع السلم 32,72 بالمائة تليها المراجعة ب 32,63 بالمائة ثم الإجارة ب 22,86 بالمائة كما حافظت البنوك بمستويات ملاءة مالية تفوق بكثير الحدود التنظيمية الدينامع تسجيل ارتفاع في صافي الأرباح بنسبة 12 بالمائة بفضل ورشات الإصلاح التي أتت ثمارها كقانون الاستثمار وهذا ما عزز قدرة قطاع المصارف في تمويل الاقتصاد بشكل أوسع وتقدم منتجات مصرفية متنوعة.

6. التحديات الراهنة للقطاع المصرفي: تشير الأرقام الصادرة عن بنك الجزائر والواردة في التقارير السنوية لعامي 2024 و 2025 عن استمرارية استقرار أداء القطاع المصرفي والمالي في الجزائر وفق نفس المؤشرات الواردة سابقا خلال السنوات التي تزامنت مع صدور الإصلاح الجديد إلا أن هذا لا يعني أن القطاع المصرفي في الجزائر حقق كل التوجهات المطلوبة من خلال هذا الإصلاح فهناك صعوبات لا يمكن تجاوزها بسهولة لأنها تمثل خصائص ومميزات النظام المصرفي الجزائري التي هي بحد ذاتها تمثل عقبات أمام تطور القطاع بشكل يجعله يساهم بأكثر كفاءة وفعالية في الناتج القومي للجزائر ويمكننا حصر هذه التحديات في النقاط الأساسية التالية:

- طبيعة النظام المصرفي الجزائري عمومي وهذا يعود إلى التوجه الاقتصادي السائد عند تأسيسه غداة الاستقلال ورغم تجربة فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي التي لم تتكرر بعد فشلها فإلى غاية كتابة هذه الأسطر لم يصدر أي قانون يعيد منح الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال الجزائريين لفتح بنوك تنشط مع نظيرتها الأجنبية العاملة في الجزائر وهذا ما يعرف في الاقتصاد بتكلفة الفرصة البديلة و الضائعة.
- ينشط النظام المصرفي الجزائري في اقتصاد لا يتحكم بالاقتصاد الموازي مما يثقل كاهل الخزينة العمومية من جهة وعدم سيطرة بنك الجزائر المركزي لكتلة نقدية مهمة، مما يسهم بشكل أو آخر في ضعف قيمة النقد المتداول.
- تتبنى السلطة النقدية سياسة سعر الصرف الثابت غير المعوم حيث لا يمكن تعويم الدينار الجزائري في ظل اقتصاد قوته التصديرية ضعيفة ومرتبطة أساسا بالاقتصاد الريعي ما يعكس شح الموارد المالية الصعبة وعدم الوفرة، حيث يأخذ هذا الوضع بعين الاعتبار في تحديد السياسة النقدية المتبعة.
- يركز التمويل في الاقتصاد الجزائري على الوساطة البنكية إن لم نقل العمومية بالتحديد ويغيب التمويل المباشر بغياب سوق مالية فاعلة فسوق القيم المنقولة مقارنة بحجم رؤوس أموال البنوك ضعيفة فهذه الأخيرة مغيبة لا نجد لها أثر في بورصة الجزائر مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية النشطة إلا بنكين عموميين قاما بفتح جزئي لرأس مالهما بإيعاز من السلطات النقدية في ظل الإصلاح الأخير فنستطيع تشبيه الاقتصاد المالي في الجزائر بالأعرج الذي يستند على قدم واحدة وهو التمويل الغير المباشر مما يحد من الصناعة المالية والمصرفية.

- يتطلب الشمول المالي وصول الخدمة المالية لكل الفئات عبر كل المناطق الوطنية دون استثناء لكن اتساع رقعة الجزائر الجغرافية وعدم التوازن في التوزيع الديمغرافي للسكان من جهة وهشاشة البنية التحتية التكنولوجية وارتفاع تكلفتها قد يحد من هاذ التوجه أو تطول مدة الوصول إلى مؤشرات متقدمة في هذا الاتجاه إذ ما اعتبرنا أن التقسيم الإداري الجديد سيساعد على الانتشار البنكي بشكل يتوافق والتوجه المطلوب.

7. الخاتمة:

جاء الإصلاح المصرفي لعام 2023 مباشرة بعد الإصلاح الذي شهده قانون الاستثمار في 2022 هذا ما يدل أن الرؤية كانت واضحة فلا يمكن أن يكون النظام المصرفي بمعزل عن توجهات نسيجه الصناعي والاقتصادي بصفة عامة بل يأخذان نفس المنحى والاتجاه لهذا حمل الإصلاح المصرفي أهم العناصر الداعمة للاستقرار المالي والاقتصادي باعتبارها أحد أعمدة مناخ الأعمال المستقطبة للاستثمارات فمن أهم ما جاء في هذا الإصلاح استحداث لجنة الاستقرار المالي كأحد هيئات بنك الجزائر المركزي التي يكون على عاتقها ضمان سلامة الجهاز المصرفي وتدعيم سياسة الاحتياطات الاحترازية و تسيير المخاطر المصرفية تعمل إلى جانب الهيئات الأخرى ولا سيما لجنة المراقبة والإشراف ولجنة المخاطر البنكية، كما تجدر الإشارة إلى أهم عنصر إصلاحي جاء وهو تعزيز حوكمة المصارف حيث سمح هذا القانون أن تفتح البنوك العمومية رأسمالها جزئيا من خلال تنويع الحافظة المالية لرؤوس أموالها واستقطاب الأموال ورفع من رؤوس الأموال المصارف وتنويع ذوي الحقوق على مستوى المنظومة البنكية كي تتعزز المشاركة في التسيير والمساءلة على الحقوق المالية وبالتالي تعزيز الرقابة والشفافية وهي كلها مبادئ الحوكمة المتعارف عليها، كما سمح هذا القانون بدعم استقلالية بنك الجزائر وإعطائه كامل الصلاحيات في تحقيق هدفه الأسمى وهو الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والحفاظ على المستوى العام للأسعار، كما حمل معه الأمر 09-23 إرادة التحول الرقمي للقطاع المصارف في الجزائر حيث من خلال استحداث اللجنة المكلفة بهذا الملف على مستوى بنك الجزائر وهي اللجنة الوطنية للدفع التي من خلالها وبالتنسيق مع المجلس النقدي والمصرفي سيستحدث البنوك الرقمية أو الافتراضية لأول مرة في الجزائر والدينار الرقمي كذلك وأخيرا وليس آخرا تم اعتماد الصيرفة الإسلامية بشكل قانوني ورسمي وما يتبعه من مؤسسات التمويل الإسلامية والتكافلية وكل هذا جاء في وضع وأداء مصرفي يمتاز بالاستقرار والنمو المحلي في كل مؤشرات الأداء المتعارف عليها وذلك كون الإصلاحات المصرفية ليست حديثة العهد ولكن هي نتيجة تحولات اقتصادية وتحديات جعلتها تتصف بالاستمرارية لأننا نترقب جملة من الإصلاحات مستقبلا سترافق

التحديات المستقبلية خصوصا يبقى التحدي الأكبر أو الرهان الأعظم للنظام المصرفي كيف باستطاعته أن يتحكم في الاقتصاد الموازي وبلغة البنوك الكتلة النقدية الغير متحكم فيها في ظل حركية اقتصادية لرؤوس الأموال تحمل معها مخاطر المعاملات المالية المشبوهة لا سيما تبييض الأموال وهذا أكبر تحدي لسلامة أي جهاز مصرفي في العالم، إذا ما يمكننا التوصل إليه من خلال هذا البحث المتواضع هو أن عملية الإصلاحات لا زالت مستمرة وأن القانون 23-09 سيساهم بفتح المجال أمام ورشات الإصلاح الكبرى السالف ذكرها ويبقى التحدي الأكبر هو اندماج النظام المصرفي في بيئته الاقتصادية الإقليمية والدولية بأقل التكاليف ليضمن توسيع مجال نشاطه وقد فعلها بتجربة فتح فروع أو بالأحرى بنوك جزائرية بالخارج على غرار بنك بموريتانيا وآخر بالسنغال فمدى نجاح هذه التجربة نعتقد يمكن أن تكون بابا بحثيا آخر إذ ما ربطناه بمدى قوة القانون النقدي والمصرفي الجزائري الذي فتح المجال أمام هذه المبادرات كي يكون مرافقا وشريكا اقتصاديا للعملاء من مستثمرين ومصدرين للدخول للأسواق الخارجية الواعدة ومع هذا لا يزال يواجه النظام المصرفي الجزائري تحديات هيكلية وتكنولوجية وتنظيمية أبرزها كما اشرنا هيمنة البنوك العمومية، ضعف الشمول المالي وتأخر الرقمنة، صعوبة جذب الاستثمارات الخارجية وإشكالية السوق الموازية هذا ما يخلق صعوبات تحد من توجهات ومتطلبات القانون النقدي والمصرفي إذ يعتبر غير كافي إذ لم يكون هناك إصلاح اقتصادي شامل.

قائمة المراجع:

1. أيمن، عبد الرحمان، (2015)، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس- الدار البيضاء، الجزائر
2. حسين، مبروك، (2004)، المدونة النقدية والمالية الجزائرية، الطبعة الأولى.
3. رشدي شبيحة، مصطفى، (1999)، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية.
4. -حسن السييسي، صلاح الدين، (2003)، قضايا مصرفية، الجزء الأول، عالم الكتب، القاهرة.
5. مجدوب، وهراني، (2012)، الصيرفة الالكترونية كاستراتيجية لتنشيط الحكومة والحوكمة الالكترونية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، (العدد 03)، 15 صفحة.
6. - مختار رنان، الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر - قراءة في مضمون القانون 23-09 مقال منشور بتاريخ 2023-10-31 بمجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6 العدد 2 الصفحة 294-279 الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثلجي بالأغواط
7. عبد الرزاق، حمادي، مليكة، كركار، الحوكمة المصرفية في الجزائر، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 7، (العدد 2)
8. دنيفر، مصطفى، (2024)، القانون النقدي والمصرفي الجزائري الجديد والمقتضيات الشرعية للصيرفة الإسلامية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 11 (العدد 1) ص 295.
9. نسيم بوراس، النظام المالي والمصرفي في الجزائر بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح مقال منشور في 2025-07-01 بالمجلة الجزائرية للمالية الإسلامية، المجلد 3 العدد 1 الصفحة 141-161 الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة وهران 2
10. عبد القادر، تشيكو، (2011)، انسجام الإصلاحات المصرفية في الجزائر مع الاتجاهات العالمية، رسالة ماجستير نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
11. مجدوب، وهراني، (2016)، النظام المصرفي الجزائري بين الواقع الاقتصادي وتحديات العولمة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر
12. -تقرير بنك الجزائر لعام 2024 الصادر في جوان 2025 والمنشور على الموقع www.bankofalgeria.dz
13. تقرير بنك الجزائر لعام 2023 الصادر في جوان 2024 والمنشور على الموقع www.bankofalgeria.dz

14. الأمر 09-23 المؤرخ في 21 جويلية 2023 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي بالجزائر
15. نظام بنك الجزائر 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المنظم لقواعد ممارسة الصيرفة التشاركية
16. نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة التشاركية
17. نظام بنك الجزائر رقم 01-23 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 21-09-2023 المتعلق بتأسيس مكاتب الصرف